حـــــــوار

عندما اصدر ((انور السادات))مجموعة القوانين المقيدة للحريات ، كانت حجته - وقتها - انه يمهدلعودة الحياة الطبيعية فى البلاد ، ورفع الاحكام العرفية ، بحيث تعودالسيادة كاملة للقانون ، فلا جريمة ولا عقوبة الا بنص القانون ..

وكثيرا ما تحدث ((السادات))عن تجـربة عودة الديموقراطية فى البرتغال - بعـد سنين طويلة من الحكم العسكرى - وما صاحب تلك التجربة هناك من تجاوزات جعلت الديموقراطية - هناك ايضا - اقرب الى الفوضى منها الى الاستقرار ..

وبالرغم من أن أحزاب المعارضة،وجميع القـوى الوطنية ، كانت قد عارضت هـذه القوانين ، واعتبرتهاغير شرعية لتناقضها مع الحـريات الاساسية وحقوق الانسان ، الا أن(البعض) قد التمس العذر للسادات ان هو وضـع بعض القيـود على الحرية ، خلال فترة (الانتقال) من حكم فردى عسـكرى ، الى حكم ديموقراطى مدنى ..

وعنـدما كان ((السـادات))يستعرض فى خطاباته العامة انجازات كل عام من عهده على حدة ، فانه كان يبدأ بقرار رفع الحراسات ، وحرب اكتوبر ، ومعاهدة السلام ،وينتهى بقرار رفع الاحكام العرفية (الى الابد) .. وهـذا هو نص تعبير ((السادات)) ..

ولا يزال الشعب يذكر صـورة أنور السـادات - على شـاشة التليفزيون - وهو يعـدد هـذه الانجازات - على أصابع يده - بكل الزهو والفخار .. !!

بل أن الشعب لازال يذكر جيدا،ان ((السادات)) قد طالب أعضاء حـزبه - الحـزب الـوطنى الديموقراطى - فى خطاب له قبـل وفاته بشـهور قليلة - واذاعـه التليفزيون ايضا - بألا يسـمحوا أبدا بعودة الحكم العرفى الى البلاد.

لذلك فقد اندهش الشعب ، لان حـكومة (الحـزب الوطنى الديموقـراطى) هى التى أعلنت الاحكام العرفية ، بعد ساعات قليلة من رحيل السادات ..

ويدهش الشعب أكثـر أن نفس الحكومة ، حكومة حزب ((السادات)) - كمـا يسميها كتاب الحـزب الحاكم - هى التى مدت العمـل بقـانون الطوارىء لسنة ثانية ،وتستعد الآن لمد العمـل به للسنة الثالثة .. !!

وتقول حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين انها تستخدم قانون الطوارىء فقط لحماية الامن القومى ، وانهـالم تستخدمه أبدا ضد المعارضة ، وانها (لا تنوى) أن تسـتخدمه ضدها ..

والقضـية ليست فى أن تحترم الحكومة وعودها ، أو فى أن تخرج عليها ، ولكن القضية أكبر من ذلك بكثير ..

● فالقانون العـادى فى الدول الديموقراطية ، بما يحمـله من نصوص ، أو يضاف اليه من نصوص.. كفيل بحماية الامن القومى دون الحاجة للاحكام العرفية ، ولو كانت القوانين العادية غير كافية لحمايته، لكانت دول مثل ايطاليا وفرنسـا والمانيا قد أعلنت الاحكام العرفية بحجـة مواجهة عصـابات الالوية الحمراء ، وبادر ماين هوف .. !!

● ان القوانين المقيدة للحـرية - والمعمول بها الآن - تفقـد مبرر وجودها ، ويجب الغاؤها ، مادامت رغم ما تمثله من قيود على الحرية، غير كافية لمواجهة اعتبارات الاخلال بالامن القومى .. !!

● ان عدم استخدام الحـكومة - حتى الآن - لقانون الطوارىء الا فيما يتعلق بالامن القومى ، لا يصلح حجة لاستمرار الاحـكام العرفية ، فالسـيادة اما ان تكون للقـانون(وحده) واما ان تكـون لارادة الحـاكم (وحدها) وسواء كان يستخدم هذه الارادة او لايستخدمها

وأتصور .. أن المعارضة ليست وحدها التى تطالب حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين بعدم مد العمل بقانون الطوارىء ، ولكن (ذكرى السادات) تطالب أيضا - المعارضة - برفع الاحكام العرفية .. والى الابد .. !!

احمد طلعت